إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات

أسعار نفط برنت تصل قرب 78 دولاراً

صعدت أسعار النفط الخام في التعاملات المبكرة، قرب 78 دولارا بالنسبة لخام برنت، مدفوعة بتعثر مباحثات خفض الإنتاج التي يجريها تحالف «أوبك +» منذ الخميس الماضي.

وعند الساعة (07:19 ت.غ)، صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم سبتمبر، بنسبة 0.61 بالمئة أو 50 سنتا، إلى 77.65 دولارا للبرميل.

كذلك، صعدت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أغسطس، بنسبة 2.15 بالمئة أو 1.62 دولار، إلى 76.76 دولارا للبرميل.

وفي وقت مبكر، طالبت الولايات المتحدة، تحالف «أوبك +» بالتوصل إلى حلول ترضي جميع أعضائه لاستئناف مباحثات متعثرة بشأن مستقبل اتفاقية خفض الإنتاج الحالية.

وقفزت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات وشهدت وصول الخام الأمريكي إلى أعلى مستوى له منذ 2014 وذلك بعد عدم توافق منتجي أوبك + حول خطط لزيادة الإمدادات في مواجهة ارتفاع الطلب العالمي.

وقفز خام برنت 62 سنتا بما يعادل 0.8% إلى 77.78 دولار للبرميل بحلول الساعة 08:00 بتوقيت جرينتش وهو مستوى لم يشهده منذ أكتوبر 2018. وجرى تداول العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بارتفاع 1.75 دولار أو 2.3% عند 76.91 دولار وهو أعلى مستوى منذ نوفمبر تشرين الثاني 2014.

وتأجلت محادثات أوبك + التي تضم منتجين من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا ومنتجين آخرين. ولم يتم الاتفاق على موعد لاستئناف المفاوضات بعد تأجيل المحادثات لليوم الثالث بعد خلافات الأسبوع الماضي.

وقالت بعض المصادر إنها ما زالت تعتقد أن أوبك + ستستأنف المناقشات هذا الشهر وتوافق على رفع الإنتاج بدءا من أغسطس بينما قال آخرون إن القيود الحالية قد تظل سارية.

وقال محللون في بنك آي.إن.جي «مع توقع عمليات سحب كبيرة من المخزون سواء ظل الإنتاج كما هو أو زاد 400 ألف برميل يوميا كل شهر من أغسطس فمن المرجح أن تظل أسعار النفط مدعومة جيدا على المدى القريب».

العراق يحذر من «حرب أسعار جديدة» في السوق

حذر مظهر محمد صالح، المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، من «حرب أسعار جديدة» إثر فشل تحالف «أوبك+» في التوصل لاتفاق بشأن الإنتاج للمرحلة المقبلة.

وقال صالح لوكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، إن «الزيادات في الإنتاج داخل الدول الأعضاء في أوبك+ يجب أن تتم بحذر وبتنسيق عال بين الدول الأعضاء نفسهًا لتجنب أية تخمة محتملة في سوق عرض النفط الخام قد تحدث اختلالات سعرية غير مرغوبة».

جاء تصريح المسؤول العراقي بعد أنباء عن إلغاء «أوبك+» اجتماعا كان مقررا اليوم؛ بسبب رفض الإمارات مقترح اتفاق على زيادة محدودة للإنتاج، قدمته السعودية وروسيا.

وقال صالح إن»أي حالة عدم تنسيق ستوفر فرصة للمضاربين مجددا بتغيير مراكز توقعاتهم المستقبلية في سوق النفط، من مراكز طويلة مستقرة حاليا إلى مراكز قصيرة مخيفة ومقلقة».

وأضاف: «بغياب التنسيق والتفاهمات بين المنتجين في أوبك+ ستتشكل مجددا بدايات لحرب اسعار، وتدخل البلدان المصدرة للنفط مجددا في منعطفات تهدد مستقبل الماليات العامة فيها وبرامج الاستثمار».

فشل اجتماع لجنة المراقبة الوزارية لخفض الإنتاج في تحالف «أوبك+»، للمرة الثالثة خلال خمسة أيام، في الخروج باتفاق لما بعد يوليو الجاري.

مصرف لبنان: سنسدد اعتمادات واردات الأدوية

رياض سلامة

أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أنه سيقوم بتسديد الاعتمادات والفواتير التي تتعلق بالأدوية المستوردة من الخارج، خاصة أدوية الأمراض المزمنة والمستعصية.

وقال سلامة، في بيان، إن الاعتمادات والفواتير التي تتقدم للمصرف المركزي من قبل المصارف والمتعلقة بالدواء، ستسدد وفقا للأولويات التي تحددها وزارة الصحة العامة.

والأسبوع الماضي، أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا أعلنت فيه الاتفاق على الاستمرار في سياسة دعم الدواء والمستلزمات الطبية. وأكد سلامة أن اعتمادات الأدوية ستُعطى ضمن مبلغ لا يتعدّى 400 مليون دولار سنويا.

ويغطي المبلغ أيضاً، مستوردات أخرى بما فيها الطحين. يشار إلى أن أزمة الدواء تفاقمت في لبنان، بسبب عدم فتح المصرف المركزي الاعتمادات اللازمة، لها، إضافة إلى تفاقم عمليات التهريب والاحتكار عن طريق تخزين الأدوية، وفق مسؤولين لبنانيين.

حذرت نقابة مستوردي الأدوية اللبنانية من نفاد مخزون مئات الأدوية؛ لتوقف استيرادها منذ أكثر من شهر، جراء عدم توفر النقد الأجنبي.

وعادة، يؤمن مصرف لبنان الأموال اللازمة لدعم استيراد الأدوية من الخارج، إلا أن انخفاض احتياطي العملات الأجنبية لديه تسبب بنقص النقد الأجنبي المخصص للاستيراد.

ويدعم مصرف لبنان استيراد الأدوية تجنبا لعدم ارتفاع أسعارها، من خلال تغطية الفارق بين سعر الصرف الرسمي للدولار البالغ 1515 ليرة، وسعره في السوق الموازية الذي يبلغ نحو 17 ألفا و500 ليرة.

السعودية تعدّل قواعد الاستيراد من دول الخليج

أعلنت السعودية، تعديل قواعد الاستيراد من دول الخليج، في إجراء تعتبر الإمارات المتضرر الأكبر منه، في وقت يتصاعد التوتر بين البلدين على خلفية عرقلة أبوظبي، اتفاقا بشأن إنتاج النفط داخل تحالف «أوبك+».

جاء التعديل بموجب قرار لمجلس الوزراء السعودي، نشر في الجريدة الرسمية (أم القرى).

ويستبعد القرار، السلع المنتجة في المناطق الحرة أو التي تستخدم مكونات إسرائيلية من امتيازات جمركية تفضيلية تقدمها المملكة لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وهي: الإمارات، والبحرين، والكويت، وسلطنة عمان، وقطر.

وبموجب القرار، استبعدت المملكة السلع التي تنتجها شركات بعمالة تقل عن 25 بالمئة من العمالة المحلية من اتفاق الإعفاء الجمركي بين دول مجلس التعاون.

ويستبعد القرار أيضا، المنتجات الصناعية التي تقل نسبة المدخلات المحلية في تصنيعها (القيمة المضافة للسلعة) عن 40 بالمئة. ونص القرار السعودي على أن «كل البضائع المنتجة في المناطق الحرة بالمنطقة لن تعتبر محلية الصنع».

ويشمل القرار أيضا استبعاد «البضائع التي يدخل فيها مكون من إنتاج إسرائيل، أو صنعته شركات مملوكة بالكامل أو جزئيا لمستثمرين إسرائيليين، أو شركات مدرجة في اتفاق المقاطعة العربية لإسرائيل».

وتعتبر المناطق الحرة، إحدى المكونات الرئيسة لاقتصاد الإمارات، كما أنها والبحرين، العضوان الوحيدان في مجلس التعاون الخليجي اللذان يرتبطان باتفاقيات تطبيع وتعاقدات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل.

وتصاعد التوتر بين السعودية والإمارات في الأيام الاخيرة، بعدما عرقلت الإمارات مقترحا سعوديا روسيا بزيادة محدودة لإنتاج النفط لدول «أوبك+»، مع تمديد باقي القيود على الإنتاج حتى نهاية 2022، بدلا من نهاية أبريل من نفس العام، الموعد الأصلي باتفاق التخفيضات.

وتطالب الإمارات بزيادة إنتاج النفط دون شرط تمديد باقي القيود، كما تطالب برفع حجم الإنتاج المرجعي الذي على أساسه تحتسب حصتها من التخفيضات. ويبلغ حجم الإنتاج المرجعي للإمارات 3 ملايين و168 ألف برميل يوميا، بموجب اتفاق «اوبك+» لخفض الانتاج الموقع في أبريل 2020، وتطالب أبوظبي برفعه إلى 3.8 ملايين برميل يوميا.

النقد الدولي يحذر من «تباين خطير» في التعافي من كوفيد

كريستالينا جورجيفا

حذرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، من «تباين خطير» بين الدول المتقدمة والنامية في سعيها للتعافي من جائحة كوفيد19-.

وقالت، إن نمواً قوياً في دول غنية مثل الولايات المتحدة هو «أنباء سارة»، لكن النمو في الدول النامية يعرقله بطء وتيرة التطعيم.

وأضافت خلال منتدى باريس للسلام «هذا خطر على...النمو كما أنه خطر على الاستقرار والأمن العالميين».

صندوق المعاشات الياباني يسجل عائدا «تاريخيا» بـ339 مليار دولار

سجل أكبر صندوق ياباني للمعاشات على مستوى العالم عائدا قياسيا للعام المالي، الذي انتهى في مارس الماضي، مما يعزز أصوله لأعلى مستوى قياسي، متجاوزا مؤشره القياسي للمرة الأولى منذ سبع سنوات، طبقا لما ذكرته وكالة «بلومبرج» للأنباء. فقد حقق صندوق استثمار المعاشات الحكومي الياباني مكاسب في استثمارته بنسبة 25 في المائة، أو 37.8 تريليون ين(339 مليار دولار)، في الأشهر الـ12 التي انتهت في مارس الماضي، وهو الأعلى منذ أن بدأ الصندوق إدارة احتياطي المعاشات في البلاد في عام 2001 .

كانت الأسهم في الخارج، أفضل الأصول من حيث الأداء في تلك الفترة، حيث حققت عائدا بنسبة 59.4 في المائة، ثم عائدا بنسبة 41.6 في المائة في الأسهم المحلية. وحققت الديون في الخارج مكاسب بنسبة 7.1 في المائة، بينما خسرت الديون اليابانية بنسبة 0.7 في المائة. وتجاوزت عائدات الصندوق مؤشرا قياسيا مجمعا بنسبة 0.3 في المائة.

المفوضية الأوروبية تقترح فرض رسوم إضافية على شركات الطيران

أعدت المفوضية الأوروبية اقتراحاً لإلزام شركات الطيران في أكبر سوق لحصص العوادم الكربونية في العالم بدفع رسوم مقابل كل كميات العوادم الصادرة عن طائراتها، في إطار تعزيز الاتحاد الأوروبي لسياساته البيئية وفق «الاتفاق الأخضر».

وتتضمن مقترحات المفوضية الأوروبية المنتظر إعلانها يوم 14 يوليو الحالي الإلغاء التدريجي لكميات العوادم المسموح بها لشركات الطيران، بحسب ما نقلته وكالة بلومبرغ للأنباء عن مصدر مطلع.

كما تتضمن المقترحات إلزام الشركات العاملة في مجال النقل باستخدام أنواع وقود أقل تلويثاً للبيئة.

وأشارت بلومبرغ إلى أن الاتحاد الأوروبي يريد جعل «الاتفاق الأخضر» والإصلاح البيئي الطموح استراتيجية جديدة للنمو في الوقت الذي يتعافى فيه الاقتصاد من جائحة فيروس كورونا المستجد.

كما تتضمن الإجراءات البيئية المستهدفة تعزيز وتوسيع نطاق سوق الانبعاثات الكربونية في الاتحاد الأوروبي وإطلاق برنامج جديد لتجارة حصص العوادم بالنسبة للمباني والنقل البري ووضع معايير جديدة للعوادم بالنسبة للسيارات.

كان أعضاء المفوضية الأوروبية قد وقعوا في ديسمبر 2019 خطة واسعة النطاق لمواجهة ظاهرة التغير المناخي حملت اسم «الاتفاق الأخضر» والتي وافقت عليها دول الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي في 2020.

وتقول رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لين، إن «الاتفاق الأخضر الأوروبي يتعلق من ناحية بخفض الانبعاثات، ومن ناحية أخرى بإيجاد فرص العمل وتعزيز الابتكار. هدفنا التوفيق بين الاقتصاد وكوكبنا».

الدولار ينخفض مع ترقب محضر اجتماع مجلس الاحتياطي

تراجع الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسية بعدما توقفت مكاسبه عقب بيانات متباينة للوظائف الأمريكية صدرت الأسبوع الماضي هدأت مخاوف بشأن نهاية أسرع للتحفيز النقدي.

وجاءت الأرقام الرئيسية لتوفير وظائف جديدة في يونيو حزيران أعلى من التوقعات إلا أن معدل البطالة ارتفع ولم يطرأ تغير على مشاركة القوة العاملة ما يشير لتقدم إيجابي ولكنه في الوقت ذاته يفسح المجال لانتظار مجلس الاحتياطي الاتحادي بعض الوقت قبل تقليص مشتريات الأصول أو رفع أسعار الفائدة.

وارتفعت السندات والأسهم وتراجع الدولار في أعقاب البيانات وسجل أكبر هبوط مقابل الدولارين الأسترالي والنيوزيلندي اللذين يتأثران بالمخاطر والين الياباني الذي يتأثر بأسعار الفائدة.

وحاولت العملة الأمريكية الصعود في التعاملات الأسيوية والتعاملات المبكرة في أوروبا، وبحلول الظهيرة في لندن نزل لأقل مستوى منذ.

توسع الأنشطة الجديدة يقود تحسن القطاع الخاص في مصر

أظهر مسح ، أن القطاع الخاص غير النفطي في مصر اقترب من منطقة النمو في يونيو ، مع توسع الأنشطة الجديدة لأول مرة في سبعة أشهر في ظل تخفيف قيود كوفيد- 19.

وصعد مؤشر آي.إتش.إس ماركت لمديري المشتريات إلى 49.9 من 48.6 في مايو ، ليقل بفارق طفيف عن مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش.

وقالت آي.إتش.إس ماركت: «أشارت الشركات كثيرا لزيادة أعداد السائحين مع استئناف السفر الخارج فضلا عن تحسن طلبيات التصدير». وزاد الإنتاج وطلبيات التصدير لأول مرة منذ نوفمبر 2020 وسجل المؤشران كلاهما 50.2 ارتفاعا من 47.9 و47.7 في مايو على التوالي.

بدأ القطاع الخاص غير النفطي بشكل عام الانكماش في ديسمبر ، ليوقف نموا دام ثلاثة أشهر، وذلك بعد تراجع الطلب بفعل عودة وتيرة الإصابات بفيروس كورونا للزيادة.

واستمر تضخم أسعار المدخلات في يونيو وارتفع المؤشر الفرعي لأسعار المدخلات لأعلى مستوى في نحو عامين عند 55.9 من 55.2 في مايو.

وقال ديفيد أوين الاقتصادي في آي.إتش.إس ماركت «أسعار السلع، لاسيما المعادن والبلاستيك، قادت لزيادة كبيرة في تكلفة الشراء».

واختارت الشركات مجددا تحمل عبء زيادة التكلفة بدلا من تحميلها للمستهلكين إذ تباطأت زيادة أسعار الإنتاج لأقل مستوى في ثلاثة أشهر عند 51.

سنغافورة تتوقع وصول حصيلة ضريبة الكربون إلى مليار دولار

قالت جريس فو وزيرة الاستدامة والبيئة السنغافورية ردا على سؤال برلماني اليوم إن البلاد تتوقع وصول حصيلة الضريبة على الانبعاثات الكربونية خلال السنوات الخمس الأولى من تطبيقها إلى مليار دولار. وكانت سنغافورة قد بدأت تطبيق هذه الضريبة في 2019.

ونقلت «بلومبيرج» عنها القول إن سنغافورة مستعدة لإنفاق أكثر من هذا المبلغ على المشروعات ذات الجدوى التي تحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة وتقلص الانبعاثات الكربونية. وأضافت أن الحكومة لا تضع قيودا على تخصيص الموارد المالية لأغراض معينة ما يتيح المرونة في تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية.